# الإيمان بأهمية عمل المرأة لا بدّ قادم

■ منذ وقت ليس بالقريب، أخذت النظرة إلى عمل المرأة خارج البيت بعداً مختلفاً عمّا هو سائد وتقليدي، وذلك بسبب اهتمام الدولة بضرورة مساهمة المرأة وحقها في العمل، حسبما نصّ الدستور، وكذلك وصول شرائح مجتمعية واعية إلى قناعة أكيدة بحق المرأة في العمل، من منطلق حقوقي قبل أن يكون مادياً. بالمقابل، هناك شرائح أخرى اضطرت مرغمة لقبول هذا الواقع تحت ضغط الواقع المعيشي الصعب، الذي لم يعد الرجل فيه قادراً على القيام بمسؤولياته منفرداً، مما اضطره حين التفكير بالزواج لاختيار فتاة عاملة تساعده في مسؤوليات الأسرة ومتطلباتها.

هذا التغيير الذي طال موقف الرجل من عمل المرأة، وإن كان دافعه مادياً بحتاً، ضروري وهام، بل ومطلوب أيضاً، وذلك من أجل تغيير الذهنية المجتمعية تجاه وضع المرأة وقضاياها في الأسرة والمجتمع، لأنه خطوة رئيسية وهامة من أجل الوصول إلى مرحلة الإيمان الحقيقي والراسخ بحقها في العمل من منظور حقوقي وإنساني يعزز كيانها إنسانةً ومواطنة لها الكثير من الحقوق الأخرى، مثلما عليها واجبات.

قد ترفض الكثير من الفتيات والنساء هذه النظرة المادية إلى عملهن، بمعنى أنها تريد وبإصرار أن يكون الاقتناع بعملها نابعاً من كونه أحد أهم حقوقها في الحياة، وهذا بالطبع حقها الذي لا يمكننا إلاّ أن نعترف به. لكن بالمقابل علينا ألاّ نرفض التغيير وإن كان لا يرتقي إلى مستوى طموحاتنا، وذلك من أجل الوصول يوماً إلى قناعة راسخة وأكيدة بحق المرأة ليس فقط بالعمل، وإنما بأمور أخرى هامة وأساسية، سيصلها الرجل ومعه المجتمع برمّته، طال الزمن أم قصر.

**إيمان أحمد ونوس**

# مازال مردود عمل المرأة تعنيفاً عليها؟!

■ العنف إشكالية معقدة لما لها من أبعاد اجتماعية وسياسية، وذلك من خلال بنى نفسية خاصة لمفتعليها، فكل ممارسة للعنف يصاحبها ممارسة خطابية وترويج اجتماعي، وأحياناً ثقافي يدفع إلى تبنّيها، والعمل عليها.

العنف :(violence) هو الظاهرة الأبرز التي تغزو حضارة الإنسان المعاصر، تلك القوة الطاغية التي عجزت البشرية عن معالجتها والحدّ من انتشارها، ذلك أن العنف ظاهرة ملتبسة ومتداخلة العوامل والأسباب، فقد طرحت حولها تصنيفات وتفسيرات مختلفة من مثل: هل العنف مظهر لصدام الحضارات؟ أم هل هو ردة فعل ضد الهيمنة العالمية؟ أم هو أزمة العقلانية ومقتضيات الحداثة؟

أم هو تعبير عن عدوانية الإنسان، وعن بنية المجتمع وثقافته؟..

فإذا كان العنف ظاهرة إنسانية تعمّ المجتمعات، وتُلقي بأعبائها الكثيرة على الشّعوب بكل الفئات، وعلى الجنسين من الرّجال والنّساء ولو اختلفت المعطيات والنّسب..

فالمرأة في مجتمعنا ترزح تحت اضطهاد مزدوج في ظل ظروف الأحداث السّورية الأخيرة، فإضافة إلى معاناة القهر والإهمال المزمنة، إذ تشكل للكثير من النّساء في بلادنا متلازمة تسمى (متلازمة التّعب النّفسي) من كونها تكون مضطرة إلى الحضور بفعالية دائمة في بيت الزّوجية، وحقوقها مهدورة في غالب الأحيان، فمهما بلغ جهدها، فهو يصنف بأنه لا يعوّل عليه في حياة الأسرة، ذلك أن عملها ضمن المنزل فقط لا أجر ولا قيمة له، في نظر الكثير من الأزواج، بل يعدّ واجباً عليها الالتزام به، وكفى.

إن معاناة المرأة السّورية في تلقي القهر والظّلم العنيف الموجه لأولادها وزوجها، وحرمانها الاستقرار بسبب إرهاصات الحرب بأشد صور قسوة الواقع، تجعل معاناتهن في ظل قسوة الحياة عليهن مضاعفة بحرمانهن عيش عاطفتهن بإنسانية، أو حتى عيش أبسط أشكال الاستقرار مؤخراً لدى الكثيرات من النّسوة في بلادنا.. لذلك، لابد من الإشارة إلى أن العمل هو المتغير المستقل، وأشكال الحياة جميعها، ومنها الأسرية، هي المتغير التّابع، على اعتبار أن ظروف النّشاط الإنتاجي، تتحكم في أشكال الحياة وصورها جميعها، العقلية والأخلاقية والعاطفية، وبضمنها العلاقة بين الجنسين، فبلغة العلم: الجنس هو متغير تابع وليس متغيراً مستقلاً، في هذه الحالات، كيف يكون ذلك؟

من هنا نجد أن الاقتصاد يتحكم في الإنجاب، العمل والإنتاج هو ما ينقص في التّعبير عما يلزم للتخفيف عن المرأة معاناتها، وإرساء قواعد المواطنة والاستقلالية والتّنشئة على العطاء المتبادل. وذلك عبر اللقاءات والنّدوات الواجب عقدها والعمل عليها، وعبر التّفكير بالعمل عليها بكل الجدّية والإحساس بالمسؤولية.

والمظالم المجتمعية التي تخيم على حياة قسم من النّساء في بلادنا سببت لهن في الكثير من الأحيان أزمات متعددة ومختلفة المنشأ، وما يجدر ذكره أيضاً أن الأزمات النّفسية يجب أن لا يُغفل عنها..

وهنا لابد من التّركيز والتّوضيح، بأن السّمات النّفسية الأنثوية، ليست سلبية، وغياب المبادرة والعزلة التي يتم تحميل مسؤوليتها للتركيب العضوي، ليست إلاّ التّعبير عن وضع اجتماعي وثقافي معين، ولذلك فالوضع البائس للمرأة العربية، لا يمكن تخطيه باتجاه تحرر فعلي، ما لم يجري تغيير للبنى الاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية التي هي أساس المجتمع الطبقي.

**د. مرسلينا شعبان حسن**

# شباب ونساء
## youth & Women

أعرف حقي

المحامية فريال حسن

# حق المرأة في العمل يفرضه القانون ويرفضه المجتمع

■ العمل حاجة واستعداد يعيش داخل الإنسان ويرتبط بجوهر الحياة نفسها، فالحياة لا تستقيم للفرد والمجتمع من دون العمل بالنسبة، وهو أيضاً قيمة إنسانية، إذ تحدَّد قيمة الإنسان بمقدار ما يقدمه من خير للجميع وهذا ينطبق على كل أفراد المجتمع، رجلاً أو امرأة على السواء، وهذا ما يمنح الاستقلال المادي والمعنوي لصاحبه وينمّي قدراته الشخصية ويُثريها من النواحي الفكرية والعملية والاجتماعية.

والاختلاف السيكولوجي بين الرجل والمرأة أدى إلى اختلافات اجتماعية حددت أدوار كل منهما في المجتمع، ما جعل للعادات والتقاليد والأعراف تأثيراً على وضع المرأة في المجتمع سلبها الكثير من حقوقها لحساب الرجل الذي منحه حقوقاً كاملة في العمل والطموح والنجاح، قاد الرجل إلى صراع خفي دفعه لأن يقف حائلاً أمام طموح المرأة وهو بذلك يهدم ركناً من أركان المجتمع، فدور المرأة محوري وأساسي، كزوجةً وربة منزل، إضافة إلى دورها في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية كافة.

إن دخول المرأة ميدان العمل كان نتيجة لانفتاح المجتمع الثقافي والتعليمي، ونتيجة للثورة الصناعية التي أدخلت الآلة إلى حياة الأسرة، وأيضاً نتيجة لتطورات اجتماعية حديثة من طلاق وتأخر في سن الزواج وغياب الزوج أو مرضه أو عجزه. فعمل المرأة أحدث تغييراً وتعديلاً في القيم التي يعتنقها أفراد الأسرة، مما جعل الرجل يساهم في العمل المنزلي مسجلاً خروجاً عن مفهوم دوره التقليدي.

لهذا كان على المشرع الوطني إعطاء المرأة الحماية القانونية والتشريعية إذ نظر إليها على أنها مواطن وشريك، شكّل عملها ناتجاً قومياً له أهمية اقتصادية كبيرة، وهذا ما أكده الدستور السوري لعام ٢٠١٢ في المساواة بين المواطنين دون تفرقة حسب الجنس في حق العمل، في المادة ٣٣ منه: (المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم - تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين)، وأيضاً نصت المادة ٤٠ منه على: (العمل حق لكل مواطن وواجب عليه، تعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين، ويتولى القانون تنظيم العمل وشروطه وحقوق العمال).

وعزز الدستور دور المرأة في المساهمة في مختلف جوانب الحياة في المادة ٢٣ منه: (توفر الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...).

فالدستور ألزم الدولة بأن تتخذ التدابير التي من شأنها مساعدة المرأة على الانخراط في مجالات العمل المختلفة.

إضافة إلى نصوص قانون العاملين في الدولة وقانون العمل الذي يسّر عمل المرأة وقدم لها الوسائل التي تساعدها على التوفيق بين واجباتها بالأسرة وعملها، فالقانون كفل للمرأة حق العمل وأنصفها بالمساواة مع الرجل العامل، وهذا ما يؤكد أن التمييز ضد المرأة في مجالات العمل لا سند له في القانون، بل هو نتاج ثقافة مجتمعية تتبنى الصورة النمطية للمرأة المستكينة لكوابح المجتمع باسم العادات والتقاليد وباسم الدين لفرضية أنها شخص ضعيف ذو قدرات محدودة، مما قلل من وجودها أولاً كإنسان، وثانياً كعنصر يساعد في بناء المجتمع.

ولهذا، على المرأة الخروج من خلف الجدران والانطلاق نحو المعرفة والعلم والعمل والاحتكاك بالعالم الخارجي متسلحة بحقوقها كإنسانة، فممارسة المرأة لحقوقها الإنسانية هي مسألة اعتراف تفرضه الممارسة وثبوت الفعالية للمجتمع، لهذا يجب عليها الاطلاع والإلمام بحقوقها القانونية والدستورية، لرسم أهداف جريئة بوسائل مناسبة لتحقيق طموحاتها المشروعة ولتهيئة شروط المشاركة في أمور الحياة بشكل صحيح.

كما يجب أن يتحول أجر المرأة إلى ثقافة وأن يدخل ضمن تشريعات الدولة بأن تقوم باحتسابه لمن لا تريد الخروج من المنزل، وأن لا تبخس حقها، تحقيقاً لرغبة ضعاف النفوس الذين تسيطر عليهم الأنانية.

# عملها.. فرضته الحاجة لا القناعة

■ دخلت المرأة عالم العمل منذ بداية تكوّن الجنس البشري، فإضافةً إلى أعمالها التقليدية في البيت، كانت تعمل في الزراعة وتربية الماشية مثلاً لتدعم ما يجنيه الرجل من عمله خارج البيت لتأمين مستلزمات الحياة.

ورويداً رويداً بات خروجها للعمل خارج المنزل أمراً ضرورياً فرضته الظروف المعاشية التي لم يعد عمل الرجل وحده كفيلاً بتأمين مستلزماتها، على الرغم من عدم تملّك القناعة الكاملة بذلك عند العديد من أبناء المجتمع رجالاً أم نساءً، فالعامل الاقتصادي من وجهة نظر هؤلاء هو ما فرض عليهم تقبّل الفكرة مرغمين شأن الكثير من الأمور والممارسات التي لا تتقبلها عقولهم ولا تربيتهم أو نمط تفكيرهم التقليدي المحافظ.

ورغم ذلك، كثيراً ما نلتقي برجال يتباهون أمام الآخرين بعمل زوجاتهم أو أخواتهم أو بناتهم، بينما هم في حقيقة الأمر يعيشون تناقضاً في عوالمهم الداخلية حيال هذا الأمر، هذا التناقض الذي لا يدركه إلا المرأة المعنية بالأمر، زوجةً، أختاً، أو بنتاً، فتراه يركض لاهثاً وراء راتبها، وعن الوقت ذاته نجده لا يعير عملها وتعبها أية أهمية، بل يزيد أعباءها بدل أن يدعمها ويساعدها، ويطالبها بأن تكون الآلة التي عليها أن تقوم بكل واجباتها على أفضل صورة، وإن حدث أيّ خلل في توازن هذه الآلة لمرة واحدة، يقيم الدنيا ولا يقعدها، ويبدأ سيل الاتهامات لها بالتقصير وعدم تحمل المسؤوليات المنوطة بها. ولا يتوقف الأمر هنا، بل إنه يشعرها بأنه تكرّم عليها بقبوله عملها خارج المنزل، ويتباهى أمامها باعتباره متحضراً بين أقرانه الذين لم يسمحوا لنسائهم بالعمل، وفي هذا دليل أكيد على أنه لا يختلف عنهم سوى بأنهم كانوا صادقين مع ذواتهم أكثر منه. طبعاً لا يمكننا التعميم بأن جميع رجال مجتمعنا يتعاملون الطريقة ذاتها، إلاّ أن قسماً لا بأس به منهم ينطبق عليهم هذا الكلام، وهذا ما يشعر المرأة العاملة بالإحباط الدائم، وبأن ما تفعله لا قيمة له، حتى لو كانت ممن تبوأن مراكز مرموقة في عملها، إضافةً إلى قلقها الدائم من غضب الرجل ومنعه لها من مغادرة البيت أو من محاولة تطوير ذاتها وعملها، وبالتالي فإن هذا القلق ربما يتحول إلى رعب داخلي سيؤدي بشكل أو بآخر إلى إضعاف ثقتها بذاتها، وبالتالي إلى عدم تطورها وتنمية مقدراتها.

**إيناس ونوس**

# تداعيات عمل المرأة في مجتمعاتنا العربية

■ على الرغم من وجود القوانين والتشريعات التي أعطت المرأة بعض حقوقها، إلا أن العادات والتقاليد المجتمعية، إضافة إلى بعض التشريعات المجتمعية المستترة وراء أسباب دينية، حالت دون حصول المرأة على كامل حقوقها بالشكل الأمثل.

وهذا الموضوع كان محطّ اهتمام الكثير من الباحثين والمعنين بشؤون المرأة الذين عملوا على تسليط الضوء عليه، ودعوا إلى المزيد من التوعية في المجتمع لتطوير دور المرأة وترسيخ.

و تُعزى أحد أهم الأسباب في الحد من دور المرأة وحقها في العمل في المجتمعات العربية إلى بنية المجتمع المتمسكة بالعادات والتقاليد، إضافة إلى بعض (الهفوات) التشريعية التي تتحكم بالعلاقة بين الرجل والمرأة بدءاً من قوانين العمل مروراً بقانون الجنسية وليس انتهاءً بقانون الأحوال الشخصية.

هناك عدة أسباب ودوافع لخروج المرأة إلى العمل، إلاّ أن الدافع الاقتصادي كان الدافع الأساسي من أجل تحسين وضع الأسرة المادي والاقتصادي، واعتماد المرأة على نفسها.

وتشير الدراسات إلى أن المرأة في الطبقات الفقيرة تعمل من أجل تحسين وضع الأسرة الاقتصادي، أما في الطبقة الوسطى فغالباً ما تعمل المرأة من أجل الاستمتاع براتبها ووقتها، لذا فإن عمل المرأة مرتبط بالمستوى الطبقي الذي تعيش فيه.

وفي بعض الطبقات يكون عمل المرأة من أجل الرقي بمستوى التعليم والوصول إلى مكانة اجتماعية راقية وتحقيق الكماليات المختلفة. غير أن هناك دوافع أخرى لعمل المرأة ألا وهي الوصول إلى تأكيد الذات وتحقيق حياة اجتماعية محترمة.

ومن النساء من تصل إلى مراحل متقدمة جداً في التعليم والعمل، وذلك لتثبت لنفسها وللمجتمع أنها قادرة على الوصول إلى حلمها وطموحها كما الرجل، وأنها قادرة على التقدم والدخول في الكثير من المجالات المختلفة لتكون جنباً إلى جنب معه، كي تشعره أن بإمكانها الوصول إلى مراحل متقدمة علمياً وعملياً، فهي بذلك تزيد خبرتها الحياتية والعلمية والمجتمعية.

وتأتي قناعة الرجل بعمل المرأة تبعاً لمصلحته المادية وأفكاره ومعتقداته، وأيضاً للمجتمع الذي لاشك سيكون له تأثير مهم جداً في هذه القناعة.

فهنالك من يقتنع بأهمية عمل المرأة إيماناً منه بأهمية وجودها في المجتمع وما تمثله من دور مكمل لدوره في الأسرة والمجتمع، ولكن هذا الرأي نلحظه فقط عند الرجال الذين عاشوا وترعرعوا ضمن مجتمعات تعطي المرأة حقها وحريتها. ومن الرجال من نراه في الوقت الراهن يرفض رفضاً قاطعاً عمل المرأة وذلك لأسباب دينية يمليها عليه مجتمعه.

ولكن في الوقت نفسه نرى أن غالبية الشباب يبحثون عن المرأة المتعلمة والمثقفة والعاملة لتكون عوناً له في تأمين الوضع الاقتصادي وتحسينه، وذلك بسبب غلاء الأسعار وصعوبة الأوضاع الاقتصادية الحالية.

وبالتالي فإن حقوق المرأة مشروعة في القانون والدستور، إلا أن ما يغتال ويقلص هذه الحقوق هو بعض المحاولات الفردية في تحجيم المرأة ودورها، وحصره في إطار المنزل وخدمة الزوج والأولاد. لذلك لا بد من رفع مستوى الوعي في المجتمع على أمل تحررها من قيود وهمية فرضها القدماء علينا تقف حجر عثرة أمام تقدم عجلة التطور والتقدم والتحرر الفكري في مجتمعاتنا العربية.

**لمى عبد الفتاح الجمعة**

# المرأة والمجتمع

■ لم تكد الإمبراطورية العثمانية تتهاوى ويتراجع نفوذها في المشرق العربي حتى بدأت المرأة في هذه البقعة تحصل على حقوقها التي سلبت منها لقرون، فأفكار تحرر المرأة أخذت تنتشر وبدأت تدخل حقل التعلّم ومن ثم التعليم، على قدم المساواة مع الرجل، فمن كانت تُعتبر فيما سبق من الأيام قاصرة عاجزة عن الفهم بدأت تستعيد دورها رويداً رويداً.

لم تقف المرأة عند هذا الحد، بل دخلت حقل العمل، فكانت، إلى جانب كونها الأم الحريصة على تربية أبنائها، الأديبة والمثقفة والشاعرة، وليس هذا فحسب بل دخلت حقل السياسة أيضاً، فخروجها من القمقم الذي وُضعت فيه قسراً ما كان إلا نوعاً من تطور المجتمع الساعي إلى الحداثة وما بعدها.

إلا أن هذا التطور سيبقى أشلاءً، فالعادات والتقاليد ستحاول أن تعود لتلعب دوراً راسخاً وأساسياً في تكبيل المرأة، فهناك نسبٌ لا بأس بها من النساء تعيش في قاع الأمية.

لقد اندمجت المرأة في العمل وساهمت إلى جانب الرجل في تقدم البلاد، ولعب ذلك دوراً لا في تطوير أساليب التربية فحسب، بل أيضاً في تطور شخصيتها ونظرة المجتمع إليها، فدورها لم يعد إنجابي ومنزلياً فقط بل تعداه أيضاً إلى مختلف مجالات الحياة، وكان لعملها دورٌ في سعيها لتطوير ذاتها وصقل مهاراتها وباتت تنافس الرجل في الكثير من المجالات.

فظروف عمل المرأة لا تعود فقط لرغبتها الدفينة في إثبات ذاتها، إنما تعود أيضاً لشعورها بالمسؤولية تجاه الرجل ورغبتها في مساندته في توفير ظروف معيشية أفضل، وهناك الكثير من النساء اللواتي أثبتن الكفاءة والجدارة في العمل، فالمرأة العاملة قادرة على توفير حياة أفضل في تشاركها مع الرجل، إلا أن هناك مجموعة من المسببات قد تعيق تقدم المرأة:

١. النظرة الاستعلائية إلى المرأة على أنها قاصرة وأنه لابد من بقائها في المنزل.

٢. النظرة الاستغلالية لدى بعض أرباب العمل.

٣. اتهام المرأة العاملة بالتقصير تجاه العائلة.

وللتخلص من كل معوقات تراجع المرأة لابد من التخلص من العادات والتقاليد البالية التي عفا عنها الزمن، ولا بد للمجتمع من أن ينظر إلى المرأة على أنها عضو فاعل، إلا أن هذه النظرة لا تكفي وحدها، فلا بد للمرأة أن ترى نفسها بهذه النظرة عينها، وأن تتحرر من تلقاء نفسها، ففي المجتمع الشرقي أول من يمارس الاضطهاد ضد المرأة هي المرأة نفسها ففي المنزل تعامل الأم ابنها بطريقة مختلفة ومتميزة عن طريقة تعاملها مع ابنتها، فلا بد من إبداء دور المرأة عبر عملية التنشئة الاجتماعية، فما يزرع في العقول في الصغر ينمو ويستمر بالازدهار، ومن هنا يمكننا الوصول إلى تمكين المرأة وبلوغ مراتب متقدمة في عملية التنمية البشرية.

**طوني الصفدي**

# عملها.. حيـــــاة

■ ها هي كَبُرَت وباتت تملك من العلم والمعرفة ما يؤهلها لخطوتها الثانية في الحياة وهي تكوين الذات، لكنها وُجِدَت في مجتمع ما زال في قرننا هذا يفكّر كثيراً: هل سيسمح لها بالعمل أم لا؟ لأن في العمل احتكاكاً بشخصيات كثيرة، فمنهم من سيراها غير أهل، ومنهم من كوّن عنها صورة ناقصة العقل والدين، وبعضهم سيراها بعين غدرٍ وأكثر.. لذا فما من داعٍ لأن يعرّض ابنته أو زوجته لمثل هذه السلبيات.

ولكنها تريد أن تعيش وتجرب، سائلة نفسها: أين علمي إن كنت فعلاً لا أعي الصواب من الخطأ؟ وإن كنت غير قادرة على خلق شيء جديد..؟ أين تربيتها المنزلية التي ستطبقها في هذا المجتمع ومواجهةً كل تحدٍّ بشريّ؟ أين حريتها في الخيار لتقول ما تريد وما لا تريد.

المرأة عصب مهم في الحياة، وهي عنصر فاعل وفعّال، على المجتمع ألا يتجاهله فيسبب له الشلل التام. المرأة دعم للمكان الذي توجد فيه، وهناك كثير من المهارات لا تكون قريبةً إلى القلب إلاّ من امرأة. فالمعلمة مثلاً ستكون كالأم في الصف، وستعطي وكأنّ أبناءها معها، وهم ناظرون لها على أنها أمهم.

كما أن الكثير من المهن كالطب أو تصفيف الشعر لا يريد زبائنهن إلا امرأة لترتحن أكثر في التعامل. وأما في العمل الوظفي فإن المرأة عموماً هي الأكثر صبراً على التفاصيل ومتابعة الأمور. كل هذا يحتاج إلى مرأة غالباً ما يكون قرارها بيد الرجل.

الرجل الذي ينسى أن من ستربي له أولاده هي تلك المرأة، التي إن لم ترَ الحياة بكل تفاصيلها من علمٍ وعمل فلن تكون قادرة على مساعدته في المنزل من جهة، وفي تربية أولادهما من جهة أخرى، فمن أين لها أن تخبرهم عن هموم الحياة التي لم تمرّ بها، وعن حلول المشاكل التي لم تحلها أصلاً، وعن طريقة التعامل مع الناس الذين لم تتعاطَ معهم.

الرجل الذي ينسى أن من رباها ستكون له دعماً وفخراً، ولاسمه حاملةً في كل مكان.. هي التي سيحصد تعب سنيه فيها، مبتسماً لفرحها في الإنجاز والنجاح، منتصراً فيها بقوة شخصيتها واحترامها في مجتمع تسوده حيتان من كل صنف..

المجتمع الذي يقرر دون أن يعلم أن لكل شخص فيه دوراً وموقفاً وخطوة وحجراً لبناء هيكله الكامل، وأن لكل امرأة ورجل في عالم الأعمال لمسته الخاصة التي لا يستطيع الآخر صنعها ولا استكمالها، وأن التكامل موجود في العمل المشترك، كما في الحياة المشتركة. وعلى المجتمع ألا يبني أفكاراً على أن المرأة هي ملكية، بل هي الشريك. هنا فقط تنقلب فكرة الأمر والفرض إلى الرأي والاستشارة، لغة الحوار لا النهي. حين تتحرر المرأة من ظلم مجتمع يحيطها بألف رأي واحتجاج ورفض وعادات وتقاليد، وأحياناً بكلمات ظاهرها معسول وباطنها قيد كأن يقولون لها (نريدك ملكة).

فعندما تتحرر من كل هذا، حيئذ فقط تصبح حقاً ملكة، صاحبة قرار ورأي، صاحبة علم وعمل ومال ونجاحات.

المرأة عالم بأكمله، على المجتمع الاعتراف به مكتملاً، ليكتمل الكون بوجودها الحيّ.

**رولا عبدوش**